ورقة موقف بحثية- قدمها الباحث ضمن مسلسل حوارات برنامج "معهد دراسة الحضارات المسلمة" ISMC عن موضوع الحكم لعام 2017

يرجى عدم نشره قبل الحصول على موافقة المؤلف المسبقة

مسودة مشروع الدستور الروسي لسوريا: دساتير الحكم في المنطقة

ليف ستينبرغ

مدير معهد دراسات الحضارات المسلمة – جامعة أغا خان

في ما يلي، سأتخذ وجهة نظر تقوم جزئياً على مهنتي وجزئياً على تجاربي الميدانية في سوريا. أنا أستاذ دراسات إسلامية، وبحثي في سوريا ركز على الحركة الدينية في دمشق. فلفهم وتحليل هذه الحركة، تبنيتُ وجهة نظر اعتبر فيها أنه من المهم فهم الدين، والحركة الدينية، باعتبارهما جزءا من المجتمع وليسا منفصلين عنه. وكان أحد أهداف هذه المقاربة هو التفكير بدور ووظيفة الدين في الحياة اليومية. ولغرض إضاءة بعض التجارب الأخيرة وربط وجهة النظر هذه بالحكم والمسودة الروسية لصياغة دستور سوري، أبدأ بأخذ اقتباسين من مقابلات جرت مع زعماء دينيين سوريين جرت في بيروت أوائل كانون الثاني (يناير) 2017.

منذ فترة وأنا أجري مقابلات مع وجوه دينية بارزة من سوريا في بيروت. وهم عادة يسافرون من دمشق ونلتقي في فندق وسط بيروت. ومن بين رجال الدين هؤلاء أعرف بعضا منهم منذ ما يقرب من عشرين سنة. وكنا عادة نبدأ اجتماعاتنا بتبادل الأخبار عن المستجدات في دمشق وسوريا بشكل عام. أحد هؤلاء الأصدقاء مولود في الثلاثينيات من القرن الماضي، وهو يقترب من سن الثمانين الآن. وقد قال إنه في حواره مع أصدقائه وجد أن أكثرهم مرهق نفسياً، وممتنع عن التعليق سواء عن وضعه الشخصي أو عن الحرب في سوريا. إضافة إلى ذلك، فإن صديقي هذا أشار إلى أن حواراته معهم تنتهي غالبا بعبارات من نوع "الحمد لله"، وضمن هذا السياق فإن هذه العبارة تعكس رؤيتهم المفككة للحياة بشكل عام، إضافة إلى أن هذه الرؤية تعتبر أن الرب وحده هو القادر على معرفة ما يجري في سوريا.

كذلك أشار رجل دين بارز آخر شارك في اللقاء ببيروت إلى أنه قبل آذار (مارس) 2011، كان نصيرا للأحزاب التي تقوم على القيم الدينية، وكان يرى تشكيل حزب يمثل الإسلام الحقيقي هو المفتاح الذي سيجعل سوريا بلداً مزدهراً. كانت فكرته تقوم على أساس أن التأويل الصحيح للإسلام الذي يكون إطاراً لحزب سياسي سيخلق قواعد إرشاد أخلاقية بفضلها يتم بناء مجتمع ناجح. إلاّ أنه غيَّر رأيه في كانون الثاني (يناير) 2017 كلياً. وهذا التغيير جاء نتيجة لمعايشته الشخصية للحرب، فهو الآن يرى أن الدين، مهما كان الشكل الذي يتخذه، يجب أن يكون بعيدا عن السياسة أقصى ما يمكن، وأن أفكاره الأولى عن أهمية وجود حزب إسلامي كان ينقصها النضج.

في رأيي، يمكن اعتبار هاتين الشهادتين مثالا عن وجهات النظر التي لا نسمع عنها دائما، وهما تشيران إلى صعوبتين تتعلقان بصياغة دستور جديد في سوريا. فالشهادة الأولى تمثل موقفا مثبطا تجاه الحرب في سوريا- وهو شعور باليأس يتعمق يوما بعد يوم مع استمرار الأزمة- يأس مرتبط بشعور فحواه هو أن سوريا والشعب السوري أصبحا منبوذَين و/ أو متخلى عنهما. وإذا كان هذا الشعور يعكس المزاج العام للسوريين، فإنه من الصعب تحديد المدى الذي سيتم قبول السوريين بأي اقتراحات تتعلق بدستور جديد من أي طرف أجنبي. لذلك، فإن النقطة التي أود في هذه الحالة التشديد عليها هو أنه ،

كما ذُكر في مسودة الدستور، لكي يتم تبني الدستور عبر استفتاء شعبي واسع النطاق على المستوى الوطني، فإن على السوريين أن يكونوا طرفا فعالا في صياغته. وهذا من أجل إرساء الدستور الجديد بين السوريين، بغض النظر عما إذا كانوا داخل سوريا أو خارجها. إضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري كسب الثقة بالعملية السياسية من قبل الشعب السوري. فلن يكون أي استفتاء حول الدستور ذا قيمة إذا لم يُفهَم السبب وراء إجرائه من قبل قطاع واسع من الشعب. فتجربة الانتخابات الحرة والنزيهة في سوريا محدودة.

ولعل الشهادة الثانية تكشف موقفا توصل إليه قطاع من رجال الدين غير المرتبطين بالنظام السوري أو بالحركات الإسلاموية مثل "داعش"، وجبهة فتح الشام (التي كانت تدعى سابقا جبهة النصرة)، وأحرار الشام. أنا أشير إلى رجال الدين الذين يعتبرون أفرادا بارزين في المجتمع السوري قبل آذار (مارس) 2011 في القرى، والأحياء المدينية والإعلام. إنهم رجال الدين الذين لعبوا دورا متوازنا ما بين الشعب والنظام.

بالنسبة للأوساط السنية، يرتبط رجال الدين هؤلاء، بأواصر تجمعهم بشبكات المتصوفة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وبمصالح اقتصادية وطموحات سياسية. وقد يُفهَم الطابع العلماني لمسودة الدستور الروسي في البداية بأنه يقوض دور الدين ورجال الدين في المجتمع. مع ذلك، فإنه إذا كان هناك رجال دين يفضلون الفصل ما بين الدين والسياسة، فإنهم قد يفهمون أن الصيغة التي كتبت فيها هذه المسودة تتوافق مع مصلحتهم. كذلك، فإنه من الضروري الالتفات إلى أن مسودة الدستور لا تذكر الفقه الإسلامي باعتباره مصدرا أساسيا للتشريع مثلما هو الحال مع الدستور السوري لعام 2012. وقد يكون إلغاء الفقه الإسلامي من الإطار القانوني لسوريا مهمة صعبة، لكنني لست متأكدا من أن كل رجال الدين سيكونون جميعهم ضد الإلغاء. فقد يقول صديقي المذكور آنفاً إنه ضمن سياق معاصر قد يكون مفيدا أكثر التفكير بالفقه الإسلامي باعتباره مرشدا أخلاقيا للمسلم الحديث في الحياة اليوم، بدلا من أن يكون مصدرا واضحا للنظام القانوني.

كلتا الشهادتين تمثلان أصواتاً سورية خارج إطاري النظام والحركات الإسلامية، إضافة إلى أنها صوت الكثير ممن هم خارج سوريا. وبين هؤلاء هناك من يشعر بالارهاق نتيجة لدور الدين في الحرب السورية. كذلك، فهناك شعور عام بالخيبة من حالة انعدام أي دعم لسوريا أو للسوريين في النزاع. وبالنسبة إلى رجال الدين الذين لا يصطفون مع الحركات الإسلاموية أو مع الميليشيات المسيحية بالنسبة لتلك المسألة، وليسوا تابعين للنظام، فإن نص مسودة الدستور قابلة لأن تمثل فرصة لتأسيس بنية جديدة، خصوصا أن مسودة الدستور تستلزم إلغاء وزارة الأوقاف.

في سوريا ما قبل آذار (مارس) 2011، لم يكن المواطنون والناس الذين يعيشون في سوريا من دون حقوق مواطنة كاملة، مثل الفلسطينيين، متساوين تحت القانون أو في سوق العمل، أو في المجتمع بشكل عام. وقد أشار الخبراء في سوريا إلى الكيفية التي يتفاوض وفقها النظام الحالي مع مجموعات دينية وإثنية مختلفة، خصوصا مع المجموعات الأقلوية. والهدف الأولي هو خلق مجموعات موالية من المواطنين الذين قد يحصلون على مكاسب بسبب دعمهم للدولة. ولذلك، فحسب الانتماء الإثني أو الديني، يتم تقييم المرء كمواطن وعلى مستوى المجموعة فإنه موضوع للتفاوض، والنتيجة المترتبة على ذلك تعطي الأقلية التي ينتمي إليها المرء مكانة محددة.

وعلى الرغم من أنها قد تكون ممارسة متوارثة من العهد العثماني، فإن الاحتمالات المختلفة المتعلقة بوظائف الدولة بالنسبة للكرد، والفلسطينيين، والعلويين والشيعة، تقوم على أساس الانتماء الاثني والديني. فالتعيينات لأكثر المناصب، وخصوصا العالية منها، ضمن إدارة الدولة، هي دائما لها عنصر إثني- ديني. وهذه الممارسة في التعيينات لا تتوافق مع نص مسودة الدستور بما يتعلق بحقوق الفرد ودور موظفي الدولة، لكنها في الوقت نفسه ممارسة تميز بها المجتمع السوري فترة طويلة.

إضافة إلى ذلك، فإن من اللازم ذكره ضمن ذلك السياق أن مسألة الأغلبية والأقلية في سوريا هي قضية أمنية. فمسألة الأكثرية والأقلية تصبح أيضا ذات أهمية في وضع يكون السؤال فيه ليس فقط حول السلطة السياسية، بل أيضا حول الوصول إلى السلطة، وإلى سوق العمل على سبيل المثال. بصورة عامة، تهدف سياسات النظام إلى خلق دولة عدم ثقة بين المجموعات المختلفة في المجتمع السوري والتفاوض معها لضمان أنها – الدولة- تصبح الموفر الوحيد للسلامة إضافة إلى فرص العمل. من الملاحظ، أن احتجاجات شهر آذار 2011 كانت موجهة صوب سوء استعمال السلطة من قبل مسؤولي الدولة، وانعدام المحاسبة لموظفي الدولة والانتشار الواسع للفساد. من بين أكثر الشعارات البارزة التي رفعت في تظاهرات عامي 2011 و2012 كان هذين الشعارين: حق الكرامة وحق الحرية. وضمن هذا السياق، كانت المشكلة هي النظام – الدولة السورية المستبدة- التي كانت السبب في الانتفاضة عام 2011 – الدولة المعنية بشكل أساسي بالقضايا الأمنية، لا بتطوير مؤسسات دولة وظائفية.

من المرجح – حسب النقاط التي أثرتها أعلاه- اعتبار سوريا نموذجا لدولة طورت سياسة قائمة على عدم الثقة. وارتباطا بهذه السياسة هناك التصدعات القائمة في العقد الاجتماعي – فعبارة " العقد الاجتماعي" تُفهم هنا باعتبارها اتفاقا يمنح الشرعية لدور الدولة والفرد في المجتمع. أفترض أنه في أعين أغلبية السوريين، تفتقد الدولة السورية المستبدة والهرمية ومؤسساتها الثقة، خصوصا فيما يتعلق بتحقيق عدد من الحقوق التي تضمنها الدستور الحالي ومسودة الدستور. هناك نقص كلاسيكي في الثقة، المواطنون لا يثقون بأن الدولة ستلتزم بإنجاز مسؤولياتها. وإذا كانت الفكرة التي أشير إليها آنفا صحيحة، أي، أن سوريا نموذج لدولة كونت وأشرفت على عدم الثقة ما بين المجموعات المختلفة من السوريين، فعند ذلك يكون هذا مرتبطا بعجز في الإيمان بقدرات مؤسسات الدولة. وإذا كان هذا الافتراض صحيحا، فإن العقد الاجتماعي المتصدع له بعد هرمي وأفقي في آن واحد. بما يخص مسودة الدستور، هناك في رأيي، فجوة كبيرة ما بين وصف العقد الاجتماعي في مسودة الدستور وحقائق الحياة اليومية للسوريين قبل آذار 2011، ناهيك عن الوضع ما بعد آذار 2011. مع ذلك، فإن دعم فكرة إشراك عدد أكبر من السوريين في صياغة مسودة الدستور قابلة لأن تكون جزءا من عملية لأم الجراح في المجتمع السوري.

غيّرت الحرب المتواصلة الخريطة السكانية، والعلاقات الاجتماعية، والحياة السياسية، والوقائع الاقتصادية والمشهد الديني في سوريا. مع ذلك، فليس واضحا،عند تحقق السلم أخيراً، الفراغ الذي سيولّده، بما يخص دور الدين، والمجتمعات الدينية ورجال الدين. فمن المؤكد أن هذا الفراغ سيُملأ بفهم جديد للدين و/ أو الإسلام.

لن تكون سوريا نفسها مرة أخرى، غير أن التنبؤ بما ستكون عليه الحصيلة أمر صعب. مع ذلك، فهناك نقطتان مترابطتان إحداهما بالأخرى، بما يخص الكثير من المسائل التي تستوجب المعالجة قضية الشباب في سوريا. فأولا، هناك 50% من عدد السكان في سوريا تحت سن الخامسة والعشرين، قبل آذار 2011. في عام 2017، لم يُثَر إلا ما ندر دور الشباب في المناقشات الحالية التي تدور حول سوريا. إلا أن أصوات الشباب بحاجة إلى أن تكون جزءا من المفاوضات، إضافة إلى إعادة بناء البلد بعد تحقق السلم فيه. ثانيا، إذا كان صحيحا ذلك الافتراض الذي يرى أن الشباب السوريين قد أداروا وجوههم بعيدا عن الدين وبعيدا عن أداء شعائره، لأنهم يظنون أن "الدين"، مهما تكن التصورات حوله، هو السبب وراء النزاع، وفي هذه الحالة يصبح ممكنا أن يلقى دستور مصاغ بشكل جيد انطلاقا من رؤية علمانية، دعما شعبيا كبيرا. ولعل التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه المسألة هو تنظيم مساهمة الشباب السوريين في صياغة الدستور والعملية السلمية بشكل عام.

أخيرا، ومن رؤية أوسع، فإن النقاشات في سوريا تشبه النقاشات حول الدساتير في العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية، والشرق الأوسط بما يحتويه من بلدان. كان آخر استفتاء جرى في سوريا حول الدستور عام 2012 ، وكان لمصر ما يقرب من عشرة استفتاءات على محتوى الدستور ابتداء من عام 1971. إضافة إلى ذلك، فإن ممثلي المنظمات الأهلية، على سبيل المثال، قد عبروا عن أملهم بأن يكون الدستور الجديد هو الأداة التي بفضلها تعود بلدانهم، كلا على حدة، إلى وضعها الطبيعي. أملهم هو أن يكون الدستور وثيقة قادرة على معالجة الوضع الاجتماعي المحبط لبلدانهم، وحسم الإشكالات القائمة في العلاقات الجنسوية وإغلاق الفجوة القائمة ما بين الحكومة والمواطنين، ومن ثم تأسيس عقد اجتماعي سليم بين المواطنين والدولة. أنا لا أرى الآن أي سبب يدفعني للتفاؤل بما يخص القضايا التي نوقشت آنفاً. مع ذلك، فإن هناك أمرا واحدا يتميز بالوضوح في هذا النزاع السوري الذي ابتدأ منذ آذار 2011، الا وهو أنه قد تغير، وأنه قد اتَّبع فجأة طرقا، غير متوقع له، أن يسير فيها، وهذا ما سيقوم به مرة أخرى.